



مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق

العدد السادس

تموز - كانون الأول ١٩٨٣ م .

العدد المزدوج (٢١-٢٢)

شعبان ١٤٠٣ هـ - ربيع الأول ١٤٠٤ هـ

ألسنا مدارس نحويّة؟

للدكتور إبراهيم السامرائي
(عضو مؤازر فيّ المجمع)

حلا للدارسين في عصرنا كلمة « المدرسة » فذهبوا بها مذهباً قد لا يرضي العلم . ان هذه « الكلمة » العربية قد عرفناها كلمة تاريخية استعمالها المسلمون في عصور حضارتهم فكان من ذلك المدرسة النظامية في بغداد ، فالمدارس النظامية في أمصار أخرى ، والمدرسة المستنصرية ومدارس بلاد الشام ومدارس مصر والمدارس الأخرى في سائر البلاد الاسلامية . وهذه المدارس مدارس حقيقية ينتسب اليها طلاب العلم فيدرسون العلوم المختلفة .

ثم جاء العصر الحديث فصار العرب يتطلعون الى ما عند الغربيين من علوم ومعارف ، وقد وجدوا أن الغربيين تجاوزوا في استعمال « المدرسة » المألوف المعروف فكانت لديهم مثلاً المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن والمدرسة الرومانتيكية ، والمدرسة الرمزية والمدرسة الطبيعية وغير هذا .

وتعني هذه المدارس الغربية ما نعنيه نحن في كلمة « مذاهب » كمذاهب الفقه الاسلامي المعروفة نحو مذهب الإمام أبي حنيفة ومذهب الامام الشافعي وسائر مذاهب أهل السنة ومذاهب الشيعة كالمذهب الجعفري . ولكل مذهب من هذه المذاهب طريقة خاصة تقوم على نظر خاص ودلائل خاصة .

ومثل هذا مدارس الغربيين في الأدب والفن التي أشرنا اليها ، فهي مذاهب خاصة لها قواعدها وأصولها وأسسها الخاصة التي تختلف كل الاختلاف في أي منها عن الأخرى . وقد استعاروا لهذه المذاهب كلمة « School » الانكليزية أو « Ecole » الفرنسية أو نظائرها في سائر اللغات الغربية . والأخذ عن الغربيين في عصرنا طريف ممتع ، وقد نندفع في هذا الأخذ بحق وبغير حق حرصاً على الاستجابة الى العصر بحجة « المعاصرة » واحترافاً من أن يوصم الدارس بالجمود والرجعية ونحو ذلك . وهذا النوع من « التلقي » قد يحمل الضيم على العلم .

أقول : نظر أصحابنا الى الموروث من علم النحو واختلاف الأوائل في شيء يسير منه يمس الفروع ولا يقرب من الأصول ، فأخذوا بالسعي نحو « المعاصرة » فأخذوا لفظ « المدارس » لتؤدي ماشاع لدى الأوائل من استعمال « مذاهب » أو « طرائق » . وكان من ذلك : مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ومدرسة بغداد ، وتوسع آخرون فكان لهم مدرسة في كل بلد من بلدان العالم الاسلامي ومن ذلك مدرسة الشاميين في النحو ، ومدرسة المصريين ، ومدارس افريقية في تونس والمغرب ومدرسة الاندلسيين . ولا أستبعد أن يبلغ الحمق بأحد من قبيل هؤلاء الدارسين فيزعم أن للموصلين « مدرسة » في النحو وأن للبلاد التي أظلمها الاسلام بظله « مدارس » في هذا العلم .

ولنعد الى المشهور قديماً من المذاهب النحوية لنقول إننا كنا نجد في كتب طبقات النحويين ، وفي كتب النحو ومصادره أن هذا الرأي قال به البصريون ، وأنكره الكوفيون ، وقد نجد أن فلاناً من النحاة على « مذهب » البصريين ، وأن فلاناً على مذهب أهل الكوفة . وقد نجد أحياناً أن « البغداديين » ذهبوا مذهباً خاصاً . ولا نعرف على وجه من العلم الثابت من هؤلاء البغداديين ، فقد تجد فيهم ثعلب وابن قتيبة وابن السكيت وغير هؤلاء . والتحقيق في هذا أن عبارة « البغداديين » تعني « الكوفيين » وذلك لأنهم عُرفوا في بغداد وشاع علمهم في بغداد .

وكنا قد عرفنا أن البصريين قد اعتمدوا في تأسيس نحوهم على الثابت من كلام العرب وشعرهم في الجاهلية والاسلام الى عصر معين لا يتجاوزونه الى غيره ، وهذا كله معروف في المصادر التي عرضت للرواية ، واعتمدوا على القرآن في قراءته العالية كما اعتمدوا على الثابت المؤيد سماعاً أكيداً من أمر اللهجات واللهجات الخاصة ، واتخذوا القياس طريقاً يتبعونه اتباعاً يغلب على السماع .

وبهذا كتبوا النحو فكان لنا منه مصادر استوفت أبواباً وافية في المادة

النحوية والصرفية قائمة على هذه الأصول متوسعة في الفروع والأساليب .
وقد أثر أن للكوفيين أصولاً ومصادر هي :

١ - النحو البصري :

لقد عرفنا أن الفراء أفاد : أن أبا جعفر الرواسي (من أوائل الكوفيين)
كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء ويسأله . (١) وأن الكسائي قد لقي في
البصرة يونس بن حبيب وجرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها وصدّره
في موضعه . (٢) وأنه درس كتاب سيبويه على الأخفش (٣) . وأن
الفراء قد وقف على كتاب سيبويه أيضاً وعرفه ، ومات وتحت رأسه
« الكتاب » (٤)

٢ - لغات الأعراب :

وهذا يعني أن الكوفيين توسعوا في الأخذ عن الأعراب والقبائل التي لم
يأخذ عنها البصريون وهم في جوار الكوفة من تميم وأعراب الحطمة في
سواد بغداد .

ويقول أبو الطيب اللغوي إن الفراء أخذ عن أعراب وثق بهم مثل أبي
الجراح وأبي ثروان وغيرها (٥) .

٣ - الشعر القديم :

٤ - القراءات :

أقول : وهذه المصادر التي تنسب الى الكوفيين هي نفسها مصادر
البصريين مع شيء يسير من الاختلاف كأن يتوسع الكوفيون في الأخذ
عن الأعراب ، وأن يغلبوا المسموع على المقيس خلافاً للبصريين ، أو أنهم

(١) إنباه الرواة ٩٩/٤

(٢) نزهة الألباء ص ٥٩

(٣) مراتب النحويين ص ١٢٠ وطبقات الزبيدي ص ٧٣

(٤) مراتب النحويين ص ١٣٩ ، معاني القرآن ٣٧/٢

(٥) مراتب النحويين ص ١٣٩

توسعوا في الاعتماد على القراءات وما يعرض لها من مسائل لا ترد كثيراً في المسموع المشهور .

وقد قيل في اختلاف الكوفيين عن البصريين في الدرس النحوي أن الكوفيين ابتعدوا عن التعليل الذي يضرب الى أصول في المنطق والفكر الفلسفي في تفسير الظواهر النحوية واللغوية . وكأن هذه المقولة تثبت أن البصريين يذهبون في تعليلهم وتأويلهم مذهباً قائماً على أصول في المنطق ...

أقول : وهذه المقولة لا تستند الى حقيقة واقعة والدليل على فسادها أنك تجد في « كتاب الانصاف » لأبي البركات الأنباري من تعليل الكوفيين وتأويلهم ضرورياً لا تتصل بالعلم اللغوي على نحو ما تجد من ذلك في تعليقات البصريين . وأنت واجد هذا في أغلب « المسائل الخلافية » التي جمعها الأنباري في هذا الكتاب .

وهذه المقولة قد أشاعها وأفصح عنها وجلاها المعنيون بـ « مدرسة الكوفة » في عصرنا . ومن الخطأ في أسلوب هؤلاء الدارسين في عصرنا أنهم ذهبوا الى أن نحو الكوفيين أصح نظراً وأسدّ فهماً من نحو البصريين ، وربما ذهبوا الى أبعد من هذا فزعموا أنه النحو المثالي الذي ينبغي أن يكون هو المادة التي تدرس في عصرنا وبذلك يجب أن نضرب صفحاً عن المؤلف المتعارف عليه .

أقول : وفي هذا خطأ علمي وخطأ تاريخي ، فالأول أننا نسأل هؤلاء : وهل في طوقنا أن نجد نحواً للكوفيين كاملاً شاملاً يستوفي مواد هذه العربية ؟ الذي أعرفه أننا لا نملك من مصادر النحو الكوفي إلا كتاباً واحداً هو معاني القرآن للقرّاء ، وكتاب « معاني القرآن » للقرّاء يفصح عن موضوعه ومادته اسمه فهو « معان » للقرآن وشرح لما ورد في لغة القرآن من دلالات خاصة على نحو ما عرفنا من « معاني القرآن » للزجاج وما عرفناه من « معاني القرآن » للأخفش وغيرها من كتب « معاني القرآن » .

وهذه الكتب لا تختلف كثيراً عن كتب أخرى هي « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، و « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة وغيرهما .

اللهم إلا ما جاء في « معاني القرآن » من آراء نحوية بعضها يؤيد ما ذهب إليه البصريون وبعضها يختلف لاختلاف النظر والتوجيه .

ولا نملك من مصادر « النحو الكوفي » مصدرأً وأياً على غرار « الكتاب » لسيبويه و « المقتضب » و « الأصول » لابن السراج ، ذلك أن هذه المصادر تشتمل على أبواب كثيرة في النحو والصرف وهي كتب مطولة تشتمل على الأصول والفروع ، وليس شيء من هذا يشتمل على نحو « الكوفيين » .

وإذا كان للبصريين كتب مطولة تشتمل على النحو كما أشرنا ، وهي كثيرة ، فإننا نجد نحاة كثيرين قد صنّفهم أهل العلم في طبقات عدة .

وهذا يدفعنا الى أن نقف على النحاة الذين عُدّوا نحاة كوفيين ولنجتزئ من هؤلاء بالمشاهير وهم :

أبو جعفر الرواسي (١) ، ومُعَاذ الهَرَاء (٢) ، والكسائي (٣) ، وعلي بن المبارك الأحمر (٤) ، والفراء (٥) ، وهشام بن معاوية الضرير (٦) ، وسلمة بن عاصم (٧) ، والطّوَال (٨) ، وابن سعدان (٩) ، ومحمد بن قادم (١٠) ، وأحمد بن يحيى

(١) طبقات الزبيدي ص ١٢٥ ، معجم الأدباء ١٢١/١٨ ، نزهة الألباء ٦٥ ، بغية الوعاة ٤٩٢/١

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٢٥ ، بغية الوعاة ٢٩٠/٢ - ٢٩٣

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٢٧ ، مراتب النحويين ص ١٢٠ ، معجم الأدباء ١٦٧/١٣ ، نزهة الألباء ص ٦٧ ، بغية الوعاة ١٦٢/٢ ، إنباه الرواة ٢٥٦/٢ .

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٣٤ ، بغية الوعاة ٣٢٨/٢

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٣٢ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥١ ، مراتب النحويين ص ١٣٩ ، نزهة الألباء ص ٩٨

(٦) بغية الوعاة ٣٢٨/٢

(٧) طبقات الزبيدي ص ١٣٧ ، إنباه الرواة ٥٦/٢ ، بغية الوعاة ٥٩٦/١

(٨) إنباه الرواة ٩٢/٢ ، بغية الوعاة ٥٠/١

(٩) طبقات الزبيدي ص ١٣٩ ، بغية الوعاة ١١١/١

(١٠) طبقات الزبيدي ص ١٣٨ ، إنباه الرواة ١٥٦/٣ ، بغية الوعاة ٢٤٠/١

(١) ، وأبو عمر الزاهد (٢) ، وابن الحائك (٣) ، وأبو موسى الحامض (٤) ،
وابن كيسان (٥) ، وأبو بكر بن الأنباري (٦) ، وابن السكيت (٧) ،
وغيرهم .

ولو عرضنا لهؤلاء الأعلام في هذه المصادر التي اشتملت على تراجمهم
لوجدتهم عامة لغويين ليسوا نحويين وذلك بدلالة ما عُرف عنهم وما صنّفوه
من كتب تنصرف جملتها الى مواد لغوية .

فلم يؤثر عن الرواسي شيء في النحو وكذلك معاذ الهراء ، وإذا كان من
شيء في النحو للكسائي فضئيل موجز لم يصل إلينا ، وكل ما عرف به أبو حمزة
الكسائي أنه واحد من أصحاب القراءات ، ولم يؤثر عن أحمد بن يحيى ثعلب ،
وهو من أشهر الكوفيين ، كتاب في النحو ، وإن كان له شيء من ذلك فقد
غاب عنا ولم يصل ، والذي نعرفه من « مجالس ثعلب ^(٨) » أنه ألصق باللغة
والدلالة والأدب ، والقليل القليل منه شذرات في النحو . ومثل ذلك يقال في
« الفصيح » (٩) فكله مواد لغوية تتصل بالفصيح وما جانب الفصاحة .
وثعلب من المعنيين بالشعر وكتابه « الوحشيات » (١٠) يصدّق هذا .

ومن اليسر أن نحمل أبا موسى الحامض على اللغويين لقوله في « المذكر
والمؤنث » (١١) وتصانيف أخرى لا تبتعد عن هذا الباب .

(١) طبقات الزبيدي ص ١٤١ ، إنباه الرواة ١٣٨/١ ، نزهة الالباء ص ٢٩٣ ، بغية الوعاة ٣٩٦/١

(٢) إنباه الرواة ١٧١/٣ ، معجم الأدباء ٢٢٦/١٨ ، بغية الوعاة ١٦٤/١

(٣) طبقات الزبيدي ص ١٥١ ، بغية الوعاة ٤٩٨/١

(٤) طبقات الزبيدي ص ١٥٢ ، إنباه الرواة ٢١/٣ و ١٤١/٣ ، بغية الوعاة ٦٠١/١

(٥) طبقات الزبيدي ص ١٥٣ ، بغية الوعاة ١٨/١

(٦) طبقات الزبيدي ص ١٥٣ ، إنباه الرواة ٢٠١/٣ ، المزهرة ٤٦٦/٢ ، بغية الوعاة ٢١٢/١

(٧) طبقات الزبيدي ص ٢٠٢ ، بغية الوعاة ٣٤٩/٢

(٨) حققه عبد السلام محمد هارون .

(٩) طبع غير مرة .

(١٠) طبع غير مرة .

(١١) المذكر والمؤنث للحامض نشره رمضان عبد التّوّاب .

وأما أبو عمر فهو صاحب لغة وترجمته تشهد بذلك وليس فيها شيء من النحو. وقد نقول هذا في ابن كيسان الذي قالوا عنه : إنه كان يخلط بين المذهبين ، وتصانيفه التي وصلت إلينا كلها لغة ومنها شيء مطبوع هو «تلقيب القوافي» (١) .

وأبو بكر بن الانباري صاحب «الأضداد» (٢) ، وصاحب «القوائد السبع الطوال» (٣) و «المذكر والمؤنث» (٤) لا يمكن أن يحمل على النحويين .

وإذا جئنا إلى ابن السكيت فكتابه في «الألفاظ» (٥) و «إصلاح» (٦) المنطق يضربان في صميم اللغة .

أما سائر هذه الجماعة التي أثبتناها فهم أصحاب لغة كما تشهد المصنفات التي جاءت في أخبارهم .

وهذا كله يضعف قول من يقول بـ «المدرسة الكوفية» أي أن هذا المأثور من علم الكوفيين قليل لا يعدو أن يكون في بعض الأحيان آراء هنا وهناك .

وقد نقول إن شيئاً من هذه الآراء ، وهي أوضح ما يكون من علم الكوفيين في النحو، هو في «معاني القرآن» للفراء ، وهذا ، على جسامته بالقياس إلى سائر ما أثار عن الكوفيين في النحو، قليل إذا ما قوبل بعلم البصريين الذي اشتملت عليه المطولات ، أين هذا من «كتاب» سيبويه الذي ضمّ علم الخليل في النحو وعلم سيبويه ، وأين هذا من «المقتضب» و «الأصول» ؟

(١) تلقيب القوافي نشرته مع رسائل أخرى في «كتاب» واحد .

(٢) الأضداد نشر في «ثلاثة كتب في الأضداد» في بيروت (الكاثوليكية)

(٣) القوائد السبع الطوال نشره عبد السلام هارون .

(٤) المذكر والمؤنث لابن الانباري (طبع وزارة الاوقاف ببغداد) .

(٥) الألفاظ طبع في بيروت (الكاثوليكية)

(٦) إصلاح المنطق (طبع دار المعارف بمصر) .

ولعل من اليُسر أن نخلص الى رأي أُلصق بالعلم التاريخي من الأقوال القائمة على التقليد تارة وعلى الحماسة التي لا تخدم العلم تارة ، أخرى فنقول :

ان للكوفيين آراء في النحو ونظراً يختلف عن آراء غيرهم نلمسه عند الكسائي والفراء وثعلب ، ومجموع هذه الآراء قد اتسع فيها القدماء فأسموها مذهب الكوفيين ، وتجاوز المحدثون هذا الحد فأسموها مدرسة ، وهي لا تعدو أن تكون نظراً آخر لا ينقض الأصول بل يعلق بالفروع . وما قيل في مصادر الكوفيين وأساليبهم في النظر لا يبتعد كثيراً عما سلكه البصريون ، وليس الاتساع في السماع عند هؤلاء ، والتشدد في القياس لدى الآخرين يدفعنا الى القول إن علم هؤلاء جديد يؤلف « مدرسة » يختلف عن علم الآخرين و« مدرستهم » .

ولو وقفنا على « مسائل الخلاف » التي جمعها أبو البركات الانباري في « الانصاف » لوجدنا أن الاختلاف في الفروع قبل كل شيء ثم الاختلاف في التأويل والتعليل .

واذا كان لنا ، نحن المعاصرين ، أن نقف على علم الفريقين ناقلين فلنا أن نعيّن حقاً نجده عند أوائلك ، وننكر باطلاً نجده عند الفريقين ، وليس لنا في هذا العصر أن نتعصب في هذا البحث العلمي التاريخي لأبي من الفريقين .^(١)

ومن العلم أن نقول : إن الدرس النحوي قد هدانا الى أن للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة وهذه المصطلحات نجدها في كتبهم نحو « معاني

(١) درج الدارسون في عصرنا على ضرب من البحث العلمي فاندفعوا اليه بحماسة عارمة قد يكون مصدرها التعلق بما هو قديم ، وقد يكون من باب الإتيان بالجديد ، وبريق الجديد قد يبهز النفوس ويُعشي العيون . لقد أخذوا أنفسهم بهذا ألفوا في « مدرسة البصرة » وألفوا في « مدرسة الكوفة » واندفعوا بحماسة شديدة الى استجلاء فضائل كل من هذه وتلك ، فان لم يجدوا في بعض الأحيان أعانهم ضرب من الخيال تولده الحماسة العارمة الى الوقوف على فضائل « متخيلة » . ولو انفكوا من هذا الاسلوب الدخيل لوجدوا أن للقدماء فضائل كثيرة لا تنفي أن يكون لهم نظر غير سديد جاء به اجتهاد قاصر .

القرآن» للفراء وسائر كتب النحو الأخرى فقد أشار المصنفون الى المصطلح المعروف لدى البصريين والى نظيره في المصطلح الكوفي .

غير أننا نجد الكوفيين يفتقرون الى الإحكام في مصطلحهم وآية ذلك أن المصطلح الواحد عندهم قد يدل على موضوعات عدة ، ولنضرب مثلاً على هذا فنقول :

ان « التفسير» مصطلح كوفي أطلقه الكوفيون على ما يسمى « تمييزاً» عند البصريين (١) . ولا نعدم أن تجد كلمة « التفسير» لدى سيويه والمبرد وابن السراج ويريدون به « التمييز» (٢) .

وهذا « التفسير» أطلقوه على المفعول له والمفعول معه والبدل وغيره .

وهذا يعني أن الفراء و يتبعه الكوفيون لم يستقروا على مصطلح ينصرف الى عنصر واحد لا يتجاوزونه الى غيره وسنرى ذلك في استقراءنا السريع للمصطلح الكوفي .

١ - الكناية والمكني :

وهما من مصطلح الكوفيين و يقابلان الضمير والمضمر عند البصريين ، والمصطلح عند البصريين مستغن عن الاستدلال عليه فهو ثابت في جميع الكتب النحوية ، وما زال مثبتاً في الكتب الحديثة .

أما « الكناية والمكني» فقد وجدناها من مصطلح الفراء فقد جاء في « معاني القرآن» في كلامه على قوله تعالى : « ها أنتم أولاء» (١١٩ سورة آل عمران) قوله :

العرب اذا جاءت الى اسم مكني قد وصف بـ « هذا وهذان وهؤلاء» « فرقوا بين «ها» و «ذا»، وجعلوا المكني بينهما وذلك في جهة التقريب لا في

(١) أنظر « البحر المحيط» ٢/٥٢٠ جاء فيه أن الفراء أول من سمي من الكوفيين التمييز» أو « مفسراً» ثم تابعه الكوفيون .

(٢) أنظر: الكتاب ٢/١٥٩، ١٧٥، ١٧٦، المقضب ٣/٣٤، الأصول ١/٢٧٢، ٤٩٤، ٢٣٨/٢، ٢٣٩

غيرها ، فيقولون : أين أنت ، فيقول القائل : هانذا ، ولا يكادون يقولون : هذا أنا (١) .

وقال أيضاً في الكلام على قوله تعالى : « فآمنوا خيراً لكم » (١٧٠ سورة النساء) :

« خيراً » منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ، وقد يستدل على ذلك ، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل : « اتق الله فهو خير لك » (٢) .

وجاء في « مجالس ثعلب » قوله : قال الفراء : الأعداد لا يكتنى عنها ثانية فلا أقول : عندي الخمسة الدراهم والستتها ، وأقول : عندي الحسنُ الوجه الجميله ، فأكتني عنه ، فكل ما كنى عنه كان مفعولاً ، وكل ما لم أكن عنه لم يكن مفعولاً . وقال أصحاب الكسائي : بلي ، نكني عن هذا كما كنىنا عن ذلك (٣) .

ولا تعدم أن تجد نحاة بصريين يستعملون المكني الى جانب المضمرة والضمير فأنت تجد من هذا في « الأصول » لابن السراج (٤) ، كما أنك قد تجد الضمير والمضمرة عند الكوفيين كما جاء في قول الفراء :

« فلما لم يكن « ما » ضمير الاسم قبح دخول الباء . وحسن ذلك في « ليس » أن تقول : ليس بقائم أخوك ، لان « ليس » فعل يقبل المضمرة كقولك لست ولسنا » (٤) .

ويسمي الفراء ضمير الفصل عماداً عند الكلام على قوله تعالى : « وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء » ٣٢ سورة الأنفال .

(١) معاني القرآن ٢٣١/١ - ٢٣٢

(٢) المصدر السابق ٢٩٥/١

(٣) مجالس ثعلب ص ٢٧٤ - ٢٧٥ ، والمذكر والمؤنث ص ١٦٩ .

(٤) معاني القرآن ٤٣/١

النصب والرفع ، إن جعلت (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ (هو) ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق (١) .

وجاء في « مجالس ثعلب : وقال أبو العباس : قال سيبويه : احتبى ابن جؤبة في اللحن في قوله :

« هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ » (٧٨ سورة هود) لأنه يذهب الى أنه حال . قال : والحال لا يدخل عليه العماد ، وذهب أهل الكوفة ، الكسائي والفراء : الى أن العماد لا يدخل مع هذا ، لأنه تقريب (٢) .

٢ - المجهول :

و يريد الكوفيون بهذا المصطلح « ضمير الشأن » عند البصريين .
جاء في « معاني القرآن » قول الفراء : واذا أخليت « كان » باسم واحد جاز أن ترفعه وتجعل له الفعل . وإن شئت أضمرت فيه مجهولاً ، ونصبت ما بعده فقلت : اذا كان غداً فأتنا . وتقول : اذهب وليس إلا أباك ، وأبوك ، فمن رفع أضمر أحداً ، كأنه قال : ليس أحد إلا أبوك ، ومن نصب أضمر الاسم المجهول فنصب ، لأن المجهول معرفة فلذلك نصبت . ومن قال : اذا كان غدوةً فأتنا لم يجوز له أن يقول : اذا غدوةً كان فأتنا ، كذلك الاسم المجهول لا يتقدمه منصوبه (٣) .

وقال ثعلب : إن عبد الله قام أقم ، قال الفراء : إن أضمر مجهولاً رفع لا غير ، واذا أضمر غير مجهول رفع ونصب (٤) .

قلت إن المصطلح عند الكوفيين مادة غير مستقرة ولذلك تجد للشيء الواحد مصطلحين ، فكما يكون « المجهول » ضمير الشأن كذلك نجد أنهم استخدموا « العماد » لضمير الشأن أيضاً .

(١) معاني القرآن ٤٠٩/١

(٢) مجالس ثعلب ص ٣٥٩ ، وأنظر ص ٤٣ ، ١٣٣

(٣) معاني القرآن ٣٦٢/١ - ٣٦٣

(٤) مجالس ثعلب ص ٢٣٠ - ٢٣١

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى « فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا » (٩٧ سورة طه) :
تكون « هي » عماداً يصلح في موضعها (هو) فتكون كقوله : « إنه أنا الله العزيز الحكيم » (٩ سورة النمل) ومثله قوله : « فأنها لا تعمى الأبصار » (٤٦ سورة الحج) ، فجاء التأنيث لأن « الأبصار » مؤنثة والتذكير للعماد .
وسمعت بعض العرب : كان مرة وهو ينفع الناس إحسانهم ، فجعل « هو » عماداً (١) .

قلت : اذا كان « العماد » ضمير الفصل عند الكوفيين ، فالعماد عندهم أيضاً يسمى « الدعامة » ، وهكذا يكون ضمير الفصل مرة عماداً وأخرى « دعامة » ، وقد يكون « أمراً » ، قال ثعلب :
وقال أبو عثمان المازني : اذا قلت إن غداً يجيء زيد ، على إضمار الأمر ، وتضمير الهاء فيرجع الى غير شيء .

قال أبو العباس : وكل هذا غلط ، العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا تحتاج الى إضمار الأمر لان المجهول لا يحذف (٢) .

وترد كلمة « العماد » في مصطلح آخر هو « نون العماد » الذي يقابل الوقاية « كما في « ضربني » و « يضر بني » (٣) .

٣ - أشباه المفاعيل :

المفاعيل معروفة في النحو العربي القديم ، والمفعول به أول هذه المواد و يليه المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له أو لأجله والمفعول معه .
على أن الكوفيين يرون ما حقه بالمفعولية هو المفعول به (٤) ، وما عداه شبهات بالمفعول لا مفعولات حقيقية (٥) .

(١) معاني القرآن ٢١٢/٢ وأنظر ٥١/١ - ٥٢ ، ٢٢٨/٢ ، ٢٨٧ ، ١٨٥/٣ ، ٢٣٦ ، ٢٩٩ .

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٧٢

(٣) الموفي في النحو الكوفي ص ٩٤

(٤) معاني القرآن ٨٩/٢ - ٩٠ ، ١٦٦ ، ٤٣/٣ ، إيضاح الوقف والابتداء ١٩٩/١

(٥) مع المعامع ١٦٥/١

على أننا نجد الكوفيين يستعملون مصطلح « التفسير » للمفعول له أو « المفسر » .

قال الفراء في الكلام على قوله تعالى : « يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت » (١٩ سورة البقرة) : فنصب « حذر » على غير وقوع الفعل عليه ، لم ترد « يجعلونها حذراً » إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وقرآناً . فأنت لا تعطيه الخوف من أجل الخوف فنصبه على التفسير ، ليس بالفعل ، كقوله — عز وجل — : « يدعوننا رغباً ورهباً » (٩٠ سورة الأنبياء) ، وكقوله : « ادعوا ربكم تضرعاً وخفية » (٥٥ سورة الاعراف) ، والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع ، وليس نصبه على طرح (من) (١) .

على أننا نجد « التفسير » مصطلحاً لمواد أخرى في النحو ، فقد أطلقه هؤلاء الكوفيون على « التمييز » (٢) .

وأشار أبو حيان في « البحر المحيط » (٣) الى أن الفراء أول من سمي التمييز تفسيراً أو مفسراً ثم تابعه في ذلك الكوفيون .

ومن هذا ما جاء في كلام الفراء على قوله تعالى : « إلا من سفة نفسه » (من الآية ١٣٠ سورة البقرة) :

العرب توقع « سفة » على « نفسه » وهي معرفة ، وكذلك قوله : « بيطرت معيشتها » (٥٨ سورة القصص) ، وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر ، والمفسر في أكثر الكلام نكرة كقولك ضقت به ذرعاً ... (٤)

وإطلاق « التفسير » أو « المفسر » على هذه المواد المختلفة مما يؤيد ما ذهبت اليه في أول هذا المبحث من أن « المصطلح الفني » لدى الكوفيين وعلى

(١) معاني القرآن ١٧/١ ، ٧٣/١

(٢) أنظر المقتضب ٣/٣ ، والأصول ١/٢٧٢ ، ٢٧٦

(٣) ٥٢٠/٢ ، وانظر « اعراب القرآن » للنحاس ١/٣٨٧ ، ٤٣٢

(٤) معاني القرآن ١/٧٩ ، وانظر المصدر نفسه ١/٥٥ ، ٥٧ ، ١٥٢ ، اصلاح المنطق ص ٢٩٩ ، والمجالس

ص ٢٦٥ ، ٢٧٣ ، ٤٢٤ ، المذكر والمؤنث ص ٦٤٣ — ٦٤٤ ، وايضاح الوقف والابتداء ١/١١٦ ، ١٣١

رأسهم الفراء شيء مذبذب رجراج غير مستقر .

وليس في نيتي أن أعرض لسائر المصطلح الكوفي ، فالانصراف يقتضي كتاباً كبيراً ، ولكنني آثرت أن أقف على نماذج يسيره منه لأخلص أن أهم ما تميز به الكوفيون هو أنهم جاءوا بمصطلح جديد ولكنه يفتقر الى الإحكام بدلالة هذا التذبذب الواضح .

ولا يحسن الدارس أن هذه المصطلحات انصرفت للكوفيين فقد نجد لفظ « التفسير » أو « المفسر » في « الكتاب » لسيبويه ، أو « المقتضب » للمبرد ، أو « الأصول » لابن السراج « (٥) . كما أننا قد نجد الفراء يستعمل « الضمير » الذي يعني « المكني » في مصطلحه الخاص ، ومعلوم أن « الضمير » من مصطلح البصريين .

أريد أن أقول إن « المصطلحات » لم يختص بها فريق دون آخر ، ولكن الذي وقفنا عليه أن هذا المصطلح الجديد أكثر منه الكوفيون حتى اختصوا به ، وإن تخلوا عنه أحياناً كما تشير الى ذلك مصنفاتهم .

وقد شاع أن « الخفض » مصطلح كوفي ، والذي عرفناه أن الخليل قد استعمل الخفض كثيراً في « العين » كما ورد « الخفض » في « الكتاب » و « المقتضب » .

وشاع أيضاً أن « النسق » مصطلح كوفي ، والذي عرفناه أن « النسق » جاء في كلام الخليل في « العين » وذكره سيبويه في « الكتاب » .

وشاع أن « الفعل » بمعنى المصدر من مصطلح الكوفيين ، والذي وقفنا عليه أن الخليل استعمله للدلالة على المصدر في « العين » .

وشاع أن « المُجرى وغير المُجرى » للمنون وغير المنون من مصطلح الكوفيين وقد أورده الخليل في « العين » .

(٥) الكتاب ١٥٩/٢ ، ١٧٥ ، المقتضب ٣/٣٤ ، الاصول ١/٢٧٢ ، ٤٩٤

ومثل هذا يقال في «الواقع وغير الواقع» للمتعمدي واللازم .
فاذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح واستعمل
كل منهم مصطلح الآخر ثم اذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول ،
واختلفوا في الفروع والتعليل أدركنا أن من العسير علينا أن نسلّم بـ «مذهب
كوفي» ثم نتجاوز هذا فنُدعي «مدرسة كوفية» !!

قلت : إنهم لم يختلفوا في الأصول بل اختلفوا في الفروع والتعليل ، ولنقف
قليلاً على كتاب «الانصاف» لابي البركات الأنباري فنقرأ المسألة المئة
فنجد :

ان البصريين قالوا أن ضمير الفصل لا محل له من الاعراب ، في حين قال
الكوفيون : أن له محلاً من الاعراب وهو التوكيد ، على خلاف بين الكسائي
والفراء فيما اذا كان «العماد» أي «ضمير الفصل» توكيداً لما قبله أو لما
بعده (١) .

وأختلفوا في مسألة الفعل والمصدر فذهب البصريون الى أن أصل الاشتقاق
هو المصدر في حين ذهب الكوفيون الى أن الأصل هو الفعل .

ولو نظرت الى هذه المسألة الخلافية نظراً جديداً لوجدت أن الفعل والمصدر
مادة واحدة وليس من أولية مدعاة لائي من هاتين المادتين ، واذا كان مما
يستحق النظر فيما يتصل بهذه الفائدة فهو الوقوف على علاقة الاسماء الحسيّة
بالمصادر والأفعال فمن المعلوم أن الأصول الحسيّة (الجامدة) أسبق في العربية
من المصادر والأفعال ، وأن هذه الأخيرة تولدت من الأصول الجامدة الحسيّة .
وليس عسيراً علينا أن ندرك أن العلاقة بين «العقل» وهو المصدر المعنوي
وبين «العقال» من أسماء الأدوات .

وليس عسيراً علينا أن ندرك العلاقة بين الحكمة (بفتحيتين) وهي حديدة

(١) الانصاف المسألة ذات العدد ١٠٠ ، وأنظر شرح الكافية ٢٧/٢ ، والمغني ص ٦٤٥ .

توضع في فم الدابة تضبطها وتكبح جماحها ، وبين « الحكمة » المادة العقلية التي انصرفت في العربية الى العلوم كافة .

ومن هنا ندرك أن الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يعرض إلا للفروع ولا يتصل إلا بالتعليل الخاص بكل منهما . ثم خلافهم في اطلاق المصطلح وما كان منه لدى الكوفيين كما بسطناه جلياً .

ولا أريد أن أتعصب للبصريين ذلك أني أقف منهم وقفتي الأولى : أني أعرض لمادتهم بخيرها وشرها مؤيداً ما جاءوا به حسناً وناقداً ما قصرُوا فيه ، على أن هذا المجموع بإيجابياته وسلبياته يؤلف تراثاً نحويّاً اجتهد فيه أصحابه وأخلصوا فاستحقوا الإكبار والثناء .

والثانية أني أقف من النحو القديم بصريّه وكوفيّه وقفة أخرى وذلك لأنني أحد الدارسين في عالم جديد ينظر الى العلم نظراً جديداً ، وهذا النظر الجديد يهديه الى أن يكون لنا نحو جديد يتعلمه الصبيان في المدارس يفيد من العلم الحديث مادة ومنهجاً كما يعتمد على أصول قديمة لا يمكن لأي باحث أن يفرط في شيء منها .